

واقع وآفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

حسين نواره

أستاذة مساعدة

كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري - تيزي وزو

مقدمة:

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشموليته بتشكيل أقطاب أو كتلات اقتصادية وسياسية كبرى من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي، ذلك الأمر الذي جعل البلدان النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة مطالبة بالتعديل المكثف لهياكلها الاقتصادية وتكييفها وفق مقاييس دولية لمواجهة التحولات الجارية للاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

فقد امتدّ التعاون الدولي ليشمل جميع المجالات الاقتصادية التي تساعد على تطور وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتجنب الآثار السلبية القائمة في إطار علاقات التعاون الكلاسيكية التي تَمَسُّ بالاقتصاد الدولي، وخصوصاً مع ما يعيشه العالم حالياً من حركات تتزعّمها التكتلات

¹ - عبد الله بدعيدة، الشراكة الأوروبية ومتوسطة، (الأهداف - المزايا - التكاليف)، ملف الملتقى المؤرخ في 6 جوان 2001، بجاية، ص 01.

الاقتصادية الدولية⁽²⁾ من بينها حركة الاتحاد الأوروبي بزعامة ألمانيا اقتصاديا وفرنسا سياسيا وبريطانيا تاريخيا وعضوية باقي الدول الأوروبية الأعضاء، الذي يسير في اتجاه توسيع رقعته إلى خارج الدول الأوروبية في إطار إبرام اتفاقيات الشراكة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى رأسها تونس، المغرب والجزائر باعتبارها مناطق ذات فعالية واستراتيجية هامة جدًا، من جهة، بحاجة للاندماج في الاقتصاد العالمي في إطار استراتيجية جديدة فعالة تستعمل أساليب حديثة ومتطورة للحماية عوض السياسات التقليدية التي لا جدوى منها، في ظل نظام اقتصادي جديد للمنظمة العالمية للتجارة من جهة ثانية⁽³⁾.

فما هي المعالم الجديدة لاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما هي خصوصيات اتفاق الشراكة الأورو - جزائرية؟

² - عبد الفتاح مراد، شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، الإسكندرية، مصر 1996، ص 19.

³ - انظر اللائحة رقم 3362 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤرخة في 16 سبتمبر 1975، التي خصصت لبحث مسألة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وإيجاد وسائل جديدة لزيادة تمويل التنمية بالاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية.

- نقلاً عن محمد يوسف، اتجاهات الاستثمار الدولي وأثرها على سياسة الاندماج الاقتصادي للبلدان المغاربية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 2، 1992، ص 281.

المبحث الأول

نشأة الشراكة الأورو - متوسطية

كانت العلاقات التي تربط الاتحاد الأوروبي ببلدان البحر الأبيض المتوسط علاقات سياسية، اجتماعية واقتصادية وثيقة بدأت منذ الستينيات بتوقيع العديد من الاتفاقيات في عدة قطاعات خاصة في قطاع التجارة ما عدا مع الجزائر⁽⁴⁾. وازدادت مساحة هذا التعاون في الفترة ما بين 75-77 حيث أبرم الطرفان اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة، سمحت بدخول الدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية مقابل إلغائها الرسوم المطبقة على منتجات الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي تعهد بالتنسيق مع بنك الاستثمار الأوروبي بتوفير ما يقارب 3.3 مليار وحدة نقد أوروبية لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط⁽⁵⁾.

وعلى هذا الأساس دعا المجلس الأوروبي في 1992 إلى تقييم سياسة الإتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع العمل على تعزيز هذه السياسة في الأمد القصير والمتوسط، خاصة أنه في الوضعية الحالية لم تعد اتفاقيات التعاون السابقة تستوعب التغيرات الحالية. فأضحى مشكل إيجاد صورة جديدة للمعاملات الاقتصادية الجديدة والتبادل التجاري ضرورياً، لذا تمّ

⁴ - ALLIOUCHE Rachid, La mise à niveau des entreprises algériennes et le partenariat Euro-algérien, 5^{ème} colloque, 6 Juin 2001, p.17.

⁵ - دربال عبد القادر، "تأثير الشراكة الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 1، 2002، ص 3.

اعتماد إعلان برشلونة في 1995 الذي تبنى الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي والتغيير الجذري لنمط تسيير الشراكة مع الدول المتوسطية.

وتمثل الشراكة الأوروبية - المتوسطية تجمعاً إقليمياً يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أم آسيوية أم إفريقية، كما تضم بعض دول غربي المتوسط سواء كانت متوسطة أم لا ما دامت لأعضاء في الاتحاد الأوروبي⁽⁶⁾.

المطلب الأول

الاستراتيجية الجديدة للشراكة الأورو - متوسطة

لما عجزت اتفاقيات التعاون السابقة المبرمة ما بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي بصفة عامة على استيعاب التغيرات الحالية، وأصبحت لا تستجيب لمطالب المستثمر الأجنبي في مجال الحماية القانونية⁽⁷⁾ التي أدت إلى جمود المبادلات الاقتصادية أضحت من الضروري إيجاد صورة جديدة للمعاملات الاقتصادية والمبادلات التجارية، فعرفت العلاقات الأوروبية المتوسطية منعطفاً مهماً حين صادق المجلس الأوروبي الذي يمثل أعلى سلطة في نظام جماعة

⁶ - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، سوريا، 2001، ص 323.

⁷ - د. صالح صالح، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 1، 2001، ص 45.

بروكسل على الأسس الكبرى التي تقوم عليها الشراكة الجديدة المزمع إحداثها مع بلدان المتوسط من خلال الاستراتيجية التي تمّ اعتمادها⁽⁸⁾ في إطار إعلان برشلونة إثر أشغال المؤتمر الوزاري الذي انعقد بالبرتغال يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 باعتباره القاعدة الأساسية للشراكة يعبر عن الاستراتيجية الجديدة في التبادل التجاري التي تقوم على عقود شراكة دولية في مجالات واسعة، حيث تسعى الدول من خلال هذه العقود إلى تحقيق أهداف واسعة وفوائد عديدة.

الفرع الأول

أهداف الشراكة الأورو - متوسطة

لم تكن عقود الشراكة المجدّدة والمستحدثة من طرف الاتحاد الأوروبي التي جاء بها في إطار مؤتمر برشلونة هدفاً بحدّ ذاته، بل عاملاً محفزاً في تنشيط علاقات الدول الاقتصادية بصفة تزيد في تدفق نسبة الاستثمارات الأجنبية، وهي وسيلة مهمة تساعد الدول في مسايرة حركة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، من جهة، وتستجيب لمطالب المستثمرين الأجانب في تعزيز الحماية الفعّالة في الدول المضيفة للاستثمار⁽⁹⁾.

⁸ - رعد حسن الصرن، المرجع السابق، ص 323.

⁹ - بدراسة حالة البرتغال على سبيل المقارنة نجد أنها حقّقت نسبة أرباح وفوائد إثر تعاملها مع السوق الأوروبية المشتركة منذ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي تفوق بكثير النسب التي حقّقتها دول المغرب العربي من الاستثمارات الأجنبية لمدة 30 سنة.

- انظر في ذلك محمد يوسف، المرجع السابق، ص 281.

ورغم كون عقود الشراكة الحالية تشكّل تدعيمًا للعلاقات التجارية السابقة بصفة مجملة وكلية فهي تتجاوزها من حيث الأهداف المرجوة، ومن حيث مجالات التعاون كما يلي⁽¹⁰⁾:

• بناء التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الإمكانيات المحلية التي يتم تحويلها إلى استثمارات في مجالات مختلفة، واتباع سياسة اقتصادية تسمح بفتح الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكن بعد خلق المناخ المناسب بإزالة كل العوائق والعقبات التشريعية والاقتصادية وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا ورفع مستوى الإنتاج والتصدير.

• بناء منطقة تجارة حرة تزيد في تدفق الاستثمارات الأجنبية بسبب فتح فضاء واسع للتبادل والتعاون بجدول زمني محدد ما بين 12 - 15 سنة.

• تشجيع التبادل التجاري في كل القطاعات بحيث تتعدى قطاع المحروقات والمواد الأولية لتشمل أيضا المنتجات الصناعية، المنسوجات، المواد الزراعية، قطاع الخدمات... الخ.

• الاهتمام بكل الجوانب والقطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وغيرها.

¹⁰ - د. شعباني إسماعيل، محتوى الشراكة الأورو-عربية، تحليل اتفاقيات تونس والمغرب، وآفاق الشراكة الأورو-جزائرية، ملف الملتقى الدولي حول الشراكة الأوروية، بجاية، 6 جوان 2001، ص 3.

فقد اعتمد مؤتمر برشلونة على ثلاث محاور أساسية تُعتبر كأعمدة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي:

- حوار سياسي مكثف ومنتظم.
- تطوير التعاون الاقتصادي والمالي.
- التثمين المتزايد للبعد الاجتماعي والثقافي والبشري.

• العمل على تحقيق الاستقرار السياسي واستتباب الأمن في المنطقة، حماية البيئة، التقليل من فوارق الدخل والبطالة والفوارق الاجتماعية ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

• تقديم المساعدات المالية والدعم المالي من طرف الاتحاد الأوروبي ومن طرف بنك الاستثمار الأوروبي والمقدر بنسبة 4.7 مليار وحدة نقد أوروبية خلال فترة 95 - 99 تقدم من قِبل كل منهما للدولة التي تدخل في إطار شراكة مع الاتحاد.

• تحقيق الأهداف الجوهرية على المستوى الداخلي والدولي.

الفرع الثاني

مجالات الشراكة الأورو - متوسطة

لقد كانت أهداف السوق الأوروبية المشتركة فيما سبق إبرام اتفاقيات مع الدول الأعضاء تقوم على أساس اتباع مبدأ حرية التجارة فيما بينها وذلك بإلغاء

الضرائب الجمركية والقيود الكمية واتباع إجراءات حمائية في مواجهة الدول غير العضوة.

حيث كانت مجالات التعاون محدودة جدًا تقتصر على المجال السياسي بحيث هدفها التنسيق بين السياسات الاقتصادية القومية بقصد إزالة ما بينها من الاختلافات من جهة، والمجال الاقتصادي الذي يفترض التكامل الاقتصادي الشامل بحل مشكلة ضيق الأسواق وتوسيعها وتنويع الاستفادة من اليد العاملة والمهارات الفنية بصورة أفضل في نطاق أوسع، من جهة أخرى⁽¹¹⁾.

إلا أنه في الاتفاقيات الجديدة استحدثت مجالات أخرى، حيث نلمس من خلال برنامج (MEDA) الرغبة الشديدة للاتحاد الأوروبي في التغلغل المكثف في الدول النامية وتوسيع الهيمنة التجارية من خلال نظرية المصلحة، فهو برنامج تكميلي للبرنامج الذي كان يجمع المجموعتين في السبعينيات⁽¹²⁾.

وقد اعتمد مؤتمر برشلونة ثلاثة محاور أساسية تعتبر كأعمدة رئيسية للشراكة وهي:

1 - الشراكة في المجالين السياسي والأمني: هدفها تحقيق الاستقرار السياسي وتوطيد الأمن والسلام بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وذلك باستخدام مبدأ الحوار السياسي المكثف الذي يركز على احترام مبادئ القانون الدولي الذي

¹¹ - د. دربال عبد القادر، المرجع السابق، ص 5.

¹² - ع. الوهاب (ب): التخوف من الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، تنظيم يوم إعلامي حول الشراكة، يومية البلاد، عدد 653، 29 ديسمبر 2001.

يرتكز هو الآخر على ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع الحرص على ما يلي:

- العمل على تطوير حكم القانون والديموقراطية في النظم السياسية مع الاعتراف بحق كل دولة في اختيار النظام الذي يلائمها.

- العمل على احترام المساواة المطلقة، وكذلك جميع الحقوق الفعلية اللازمة لسيادة الدولة، والوفاء بكل الالتزامات التي نفذت بها وبما فيها حرية - التغير - حرية المشاركة في صنع السلام - حرية الفكر وحرية ممارسة الأديان.

- العمل على احترام حقوق الشعوب المتساوية وخاصة حقها في تقرير المصير، مع إقامة الحوار بين الأطراف المعنية بقضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- التسوية بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة.

- التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته.

- العمل على نشر الأمن في المنطقة من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية ...

واحترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، والمساواة في الحقوق بين الشعوب في مجال تقرير مصيرهم، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلاً عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف.

2 - الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي: يؤدي التكتل الاقتصادي والمالي بصفة عامة إلى تسهيل عملية التنمية الاقتصادية وإلى زيادة قوة ومركز

الدول الأعضاء في المحيط الدولي الاقتصادي الذي يربطه عقد الشراكة بسبب إنقاص العبء الضريبي فيما بين الدول.

كما يهدف اتفاق الشراكة في هذا المجال إلى تركيز الجهود لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا ودول جنوب المتوسط، مع إلغاء الفوارق الشاسعة في مستويات المعيشة بمحاولة رفع المستوى الاقتصادي للدول المتوسطة بإلغاء البطالة وتوفير فرص الشغل...

وقد حدّد الاتحاد الأوروبي القطاعات الهامة التي تدخل في المجال الاقتصادي التي تستدعي إعادة إحيائها وتشجيع الاستثمار فيها، وهي:

✓ الاهتمام أكثر بمجال الصيد البحري باعتبارها دولا غنية بالموارد والثروات المائية لموقعها الاستراتيجي المتوسطي.

✓ تحسين البنية التحتية لشبكات الطرق والمواصلات والاتصالات والإسراع في تبني التكنولوجيات الحديثة والمتطورة.

✓ الاهتمام بمجال البحث العلمي وتمويله وإعادة تأهيل اليد العاملة في مختلف المجالات الفنية والعلمية لتنمّاشي والتطورات الراهنة لوسائل الإنتاج والتصنيع.

✓ توفير الموارد المالية تجسيدا للتعاون المالي برفع حجم القروض التي يمكن أن يمدّها بنك الاستثمار الأوروبي لتسريع عملية التنمية وإنشاء المنطقة الحرة.

3 - الشراكة في المجالين الاجتماعي والثقافي:

إنّ الاهتمام بهذين المجالين في برنامج الشراكة أمر ضروري من أجل توطيد صلة التعاون بين الطرفين لأنّه دليل على اعتراف الدول واحترامها للاختلاف العميق بين الثقافات والعادات والتقاليد لشعوب المنطقة والتي تعود أسبابها لاختلاف الديانات والاعتقادات، حيث يفضل من خلال هذه الشراكة اعتماد الحوار كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب والتأكيد على الدور الهام الذي يكمن أن يلعبه في وسائل الإعلام في هذا المجال⁽¹³⁾.

وبالتالي يعتبر التعاون الأوروبي ذا أبعاد كثيرة وعميقة، يهتم بالجوانب المادية الاقتصادية والسياسية والمالية من جهة، وبالجوانب الروحية والإنسانية من جهة أخرى.

كما اهتم أعضاء الاتحاد الأوروبي بجوانب أخرى إذ تطرقوا للقطاع الصحي، قضية محاربة الإرهاب باعتبارها قضية الساعة، العمل على الحد من نسبة الهجرة غير المشروعة، مراعاة اهتمامات الشباب، إضافة إلى دراسة ملفات عديدة تتعلّق بالمتاجرة غير المشروعة كالتجارة في الممنوعات، ومحاربة الفساد والتعصيب والتمييز العنصري والتعصّب القومي واللاتسامح، والتعاون من أجل الحد والقضاء على الإرهاب بكل صفاته وأشكاله واتخاذ التدابير الكفيلة لحلّ مشكلة تجارة المخدرات والجرائم الدولية والرشوة ...

¹³ - رعد حسن الصرن، المرجع السابق، ص 327.

المطلب الثاني : إنشاء منطقة التبادل الحرّ

تمّ الاتفاق بين أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على تسيطر برنامج التعاون والتبادل في كل المجالات التجارية، الاقتصادية، الاجتماعية... الخ، وفق نمط جديد لتسيير الشراكة، تجسدت في مجموعة من الاتفاقيات المتتالية عرفت باتفاقيات "الجيل الجديد"، تنص أساساً على إنشاء منطقة التبادل الحر، يتم استكمالها بحلول عام 2010⁽¹⁴⁾.

إن اقتراح الاتحاد الأوروبي فكرة خلق المنطقة الحرة سببه الرغبة في التجارة بلا حدود أو حواجز، فلا يكفي إزالة الحواجز الجمركية بجعل الحدود متساوية من جهة أو أخرى؛ بل يجب أن تتبادل السلطات المعنية الثقة فيما بينها وأن تتشدد في تنفيذها.

إن مصطلح المنطقة الحرة حديث العهد، أصبح متداولاً عالمياً وذو محتوى متفق عليه تقريباً على أساس أنه مصطلح اقتصادي بحث لا غير، لذا يستبعد عنه أي مضموم سياسي، ويستبعد اللجوء إلى اللغة لإعطائه أي محتوى قانوني. يقابله باللغة الفرنسية مصطلح Zone franche، ويقصد به الحرية في عدم دفع الحقوق الجمركية⁽¹⁵⁾. أمّا بالرجوع إلى الأفكار المعتمدة في مؤتمر برشلونة فمنطقة التبادل الحر هي نظام خاص اقتصادي، لأنها تركز أساساً على النظام الجمركي يستفيد منها كل الأعضاء المنضمين إلى الاتحاد الأوروبي لأنه فضاء واسع للتبادل والتعاون دون قيود، بينما الدول غير العضوة فتخضع للنظام المعمول به في باقي التراب الوطني.

¹⁴ - د. دربال عبد القادر، المرجع السابق، ص 3.

¹⁵ - Petit Larousse illustré, Librairie Larousse, Paris, 1983, p.433.

فهي منطقة جغرافية محدودة ومضبوطة بالحدود الإقليمية للدول الأعضاء، يتم إلغاء القيود والحواجز في إطارها بصفة متبادلة لتسهيل حركة رؤوس الأموال، والسلع والخدمات والأشخاص... الخ⁽¹⁶⁾.
إن إنشاء المنطقة يتم بناء على اتفاق بين الدول الأعضاء ضمن مجموعة من الشروط تعتبر أساسية لقيام المنطقة، مقابل دفع تكاليف وتنازلات متعددة لتمكن الدولة العضوة من الاستفادة من تحقيق المنطقة وإنشائها.

الفرع الأول

شروط إقامة منطقة التبادل الحر

يفترض قيام منطقة التبادل الحر بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها الجزائر، الاتفاق على توفير مجموعة من الشروط اللازمة، وهي تشكل عناصر المنطقة بحد ذاتها ومستلزمات لتسهيل العمل في إطارها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- الإلغاء التدريجي لقيود التعريف الجمركية على المنتجات والتحرير الكلي للتجارة خاصة في مجال الخدمات.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة بإنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي، واتباع قواعد

¹⁶ - AIT HABOUCH (A.) et LOUKIL (A.), Zone de libre échange et investissements directs étrangers une question d'attractivité et d'ancrage territorial, colloque International, l'espace économique de la méditerranée occidentale, enjeux et perspectives, Bédjaïa, 25-26 Juin 2000, p. 31.

السوق مع الأخذ بعين الاعتبار مستويات التنمية الوطنية لكل دولة عضوة.

- تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري محكم، والتخفيض من الآثار الاجتماعية المترتبة عن هذا الإصلاح الجذري كالبطالة...⁽¹⁷⁾.

- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية، وسيادة المنافسة، وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة في اتجاه الدول النامية.

- كما تستدعي الشراكة بذل جهودٍ جبارة من أجل ضمان موقع جيد وإيجابي لكل دولة عضوة في إطار المنطقة وهذا يستلزم ضرورة تحسين المنتج الوطني في إطار المقاييس الدولية بمعنى تكييفه ورفع مستواه إلى مستوى المنتج الدولي لضمان المنافسة، ليس على مستوى المادة الأولية فحسب بل حتى في مجال التغليف والتعبئة والتسويق... الخ⁽¹⁸⁾.

¹⁷ - AOUIDEF Amar, « L'accord d'association avec l'union européenne », Revue Mutation, N° 18, Décembre, 1996. p. 19.

¹⁸ - شعباني إسماعيل، المرجع السابق، ص 4.

- تصحيح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتحديثها، مع ضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الخاص وإزالة كافة العقبات التي تعيق الاستثمارات بما فيها العقبات المتعلقة بالقطاع المصرفي.

ولا تطرح إجراءات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالنسبة للجزائر على الساحة الدولية سوى ضرورة مواءمة خطة الشراكة الجديدة للالتزامات الأوروبية الدولية - لمضمون اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهي من بين القيود والضغوط التي تتعرض لها الشركة الأورو - متوسطية حالياً بصفة عامة⁽¹⁹⁾.

الفرع الثاني : تكاليف منطقة التبادل الحر

لقد حققت دول الاتحاد الأوروبي مكاسب عالية مقابل تكاليف تعتبر زهيدة نظراً للقدرات والإمكانيات التي تملكها من جراء إبرامها اتفاقيات شراكة مكثفة مع الدول المتوسطية ومنها إسرائيل - مصر - تونس - المغرب - الجزائر ...⁽²⁰⁾.

حيث أدت التخفيضات التدريجية للتعريفات الجمركية والقيود غير الكمية المعمول بها في المنطقة إلى ارتفاع كبير في نسبة صادرات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المتوسطية التي وفّرت لها سوقاً ملائماً باعتباره لا يزال خصباً يطلب أكثر مما يعرض، بينما شكّلت تجربة الشراكة مرحلة

¹⁹ - حسن رعد الصرن، المرجع السابق، ص 345.

²⁰ - دربال عبد القادر، المرجع السابق، ص 10.

جديدة من مراحل تحول اقتصاد الدول المتوسطية التي استجابت لعروض ومساعدات مقابل قائمة طويلة من الشروط فرضت عليها على أساس أنها مقاييس إلزامية للانضمام.

لقد تأثرت الدول المتوسطية بصفة عامة بعمق بسبب انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، حيث حققت مكاسب عالية ومتنوعة التمسّتها على فترات متباعدة، أي بشكل تدريجي غير أن هذه المكاسب لا تنفي تعرضها لمصاعب وسلبات في مجال التمويل لما تتطلبه هذه العملية من تكاليف انتقالية بالرغم من وعد الاتحاد بتقديم دعم ومساعدات مالية لتنفيذ برامج إعادة الهيكلة، إثر عجزها عن تغطية التكاليف بمفردها⁽²¹⁾.

إن التدمير الجمركي الذي يعتبر أساس إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو - متوسطية، سيمارس ضغط على توازن المالية العمومية للدول المتوسطية من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي كانت تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة، ومن بين الدول المتوسطية نذكر حالة لبنان التي تعتمد على التعريفات الجمركية بنسبة 57% من الإيرادات الجبائية التي تدخل في الناتج المحلي الإجمالي لمدخلاتها، والتي سجلت خسائر معتبرة من انضمامها إلى منطقة التبادل الحر وإلغاء الحواجز الجمركية على السلع والخدمات، تقدر بنسبة 4,4% من الناتج المحلي،

²¹ - محمد شفيق عبد الفتاح، أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية، المكتبة العربية، مصر 1974، ص 43.

مثلها مثل بعض الدول العربية الأخرى كتونس - المغرب... التي سجلت خسائر تتراوح ما بين 1,4 % إلى 2,6 % تقريباً⁽²²⁾.

المبحث الثاني

اتفاق الشراكة الجزائري - الاتحاد الأوروبي

تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي الآن علاقات اقتصادية وتبادلات تجارية في إطار اتفاق شراكة حديث العهد، غير مسرى التعاملات التي كانت ذات طابع اقتصادي بحث في السياسة الخارجية للطرفين مؤطرة بعقد قانوني يرمي إلى تجسيد التعاون وخلق الاندماج والتكامل أكثر فأكثر⁽²³⁾.

إنّ اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي المتحرر تماشيًا مع سياسة العولمة والتفتح على المبادلات التجارية الاقتصادية الدولية سيعرف الانطلاقة الحقيقية بموجب الاندماج الإقليمي في إطار الاتحاد الأوروبي⁽²⁴⁾.

حيث يهدف اتفاق الجزائر مع الاتحاد الأوروبي إلى بث شراكة شمولية في جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية من خلال إنشاء منطقة للتبادل الحر وفضاء واسع للتعاون بنفاذ

²² - دربال عبد القادر، المرجع السابق، ص 10.

²³ - BOUZIDI (A) : « Accord d'association Algérie - UE, une chance ou une aventure? », Le Matin, N° 3062, Mardi 19 Mars 2002.

²⁴ - دربال عبد القادر، المرجع السابق، ص 1.

السلع إلى الأسواق الأوروبية بصفة متبادلة مقابل تحقيق مجموعة من الأهداف والمسااعي على آفاق سنة 2010.

المطلب الأول : إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

لقد كانت الجزائر ولا تزال في معاملاتها مع الاتحاد الأوروبي المتعامل الرئيسي، حيث يعتبر موردها الأول في مجال المحروقات، ومستوردها الأول في مجال السلع والخدمات، وبالأخص في اتجاه فرنسا إيطاليا وأسبانيا، بنسبة 70% - 75% من المبادلات⁽²⁵⁾. إن ارتفاع نسبة المبادلات ما بين الطرفين من بين العوامل والأسباب الأساسية لإبرام عقد الشراكة، لما ستجنيه الأطراف من فوائد في خفض تكاليف حركة السلع والخدمات داخل المنطقة الحرة.

الفرع الأول

مفاوضات الجزائر - الاتحاد الأوروبي

يرجع تباطؤ الجزائر في اندماجها في الاتحاد الأوروبي على غرار سوريا والعراق وليبيا للسياسة الاقتصادية المنغلقة التي عملت على تحريرها شيئاً فشيئاً بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي سطرته منذ الثمانينيات.

فمنذ انعقاد مؤتمر برشلونة في 1995، أعلن الاتحاد الأوروبي رغبته في إقامة منطقة للتبادل الحر مع 12 بلداً من بلدان البحر الأبيض المتوسط

²⁵ - AOUIDEF Amar, op. cit., p. 36.

ومن بينها الجزائر، بهدف البحث عن أسواق جديدة لسلعها وفتح المجال لحركتها بكل حرية ودون قيود.

يعتبر تصريح برشلونة المؤرخ في 4 ديسمبر 1997 أساساً لانطلاق المفاوضات، حيث ناقشت الجزائر لأول مرة مع الاتحاد الأوروبي أهداف ومجالات التعاون وشروط الانضمام وسياسات الاتحاد الأوروبي، وآفاق التعاون مع الجزائر....، وكان أساس المناقشات هو إدخال مبادئ الاتحاد وسياسته المعلن عنها في مؤتمر برشلونة حيز النفاذ وتحقيق أهدافه ميدانياً.

دامت المفاوضات حوالي 5 سنوات، قامت إثرها الأطراف بحوالي 17 جولة، وعقدت مؤتمرين رسميين بعد مؤتمر برشلونة: الأول في مالطا (Malte) في 1997، والثاني في ستوتغارت (Stuttgart) في 1999، تبعه الاجتماع الذي انعقد في بلرمو (Palerme) في 1998. منحت كل هذه اللقاءات والاجتماعات الفرصة لإجراء فحوص ودراسات للتطورات والإصلاحات الشمولية والكلية التي توعدت الجزائر بمباشرتها، تلاها الاجتماع الذي قام به الوزراء الأجانب في نوفمبر 2000 بمرسيليا بفرنسا، هذا بالإضافة إلى استقبال الجزائر لمفاوضي الاتحاد الأوروبي في عدة لقاءات بالجزائر ونذكر آخرها المفاوضات الجزائرية-الأوروبية التي جرت بالجزائر من 14 إلى 16 ماي 2001 حيث سعى الطرفان إلى التوصل والاتفاق على إبرام شراكة أثمرت في الأخير بتوقيع الطرفين في آخر لقاء لهم للمفاوضات في العاصمة البلجيكية بروكسل بتاريخ 19

ديسمبر 2001 بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية ورئيس اللجنة الأوروبية⁽²⁶⁾.

الفرع الثاني

تحليل مضمون الاتفاق

يكتسي اتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 19 ديسمبر 2001 ببروكسل طابعاً تطورياً شمولياً، لتطرقه لمعظم الجوانب والقطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأمنية...⁽²⁷⁾، فهو يتضمن محوراً أساسياً يرتكز على قاعدة القيم المشتركة والمبادئ المكرسة دولياً كالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان واقتصاد السوق وكذا ملف الإرهاب ومحاربته وتشجيع الحوار والتشاور ودعم الأمن والاستقرار في المنطقة والاندماج المغاربي والتعايش بين الثقافات...⁽²⁸⁾.

وبعد تصفح بنود اتفاق الشراكة الجزائر - الاتحاد الأوروبي، نستنتج أنه لا يختلف في جوهره عن باقي الاتفاقات التي أبرمها الاتحاد مع الدول العربية الأخرى كمصر، تونس، المغرب... حيث جاء في مضمون كل هذه الاتفاقات المبرمة ثنائياً أقساماً رئيسية تتضمن الحوار السياسي، الجوانب الاقتصادية والمالية التي تصدرها مسألة حرية تنقل البضائع من مواد

²⁶ - BOUZIDI (A.), op. cit.

²⁷ - Accord d'association Algérie-Union européenne, Le Quotidien d'Oran, N° 2115, Lundi 24 Décembre 2001, p. 07.

²⁸ - Bouzidi (A), op.cit, p.64.

صناعية وزراعية ثم تليها الخدمات وقضايا النقل والمنافسة والجباية والمسائل المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال وبعدها محور التعاون الثقافي والاجتماعي والقضايا الخاصة بالملكية الفكرية (29).

لكن إضافة إلى هذه المحاور الأساسية جاء اتفاق الجزائر - الاتحاد الأوروبي بملفين جديدين هما العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص إلى جانب بند مكافحة الإرهاب، هذا العنصر الأخير تناولته باختصار اتفاقية مصر مع الاتحاد الأوروبي.

إنه بتحليل فحوى اتفاق الجزائر - الاتحاد الأوروبي، نستنتج أنه قسم مجالات التعاون إلى محاور، يتعلّق المحور الأول بالتعاون الاقتصادي الذي دعم 15 مجالا تمّ اعتبارها من الأولويات ومنها التعاون العلمي، البيئة، الصناعة، ترقية الاستثمار، المقاييس، المصالح المالية، الملاحة والصيد البحري (30).

ويتعلّق المحور الثاني بالجانب التجاري الذي اهتم بثلاثة ميادين أولها التفكيك الجمركي بإلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية على مدى 12 سنة، تمنح سنتين تأجيل بداية من تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ على غرار شقيقاتها كالمغرب الذي وقّع على الاتفاق بتاريخ 26 فيفري 1996 ليدخل حيز التنفيذ بتاريخ 1 مارس 2000، حيث شمل التفكيك الجمركي ثلاثة قوائم:

29 - شعباني اسماعيل، المرجع السابق، ص 5.

30 - ص. حفيظ، "تعديلات منظومة التعريفات الجمركية الجديدة، الجزائر بحاجة إلى موافقة الشريك الأوروبي"، يومية الخبر، عدد 3396، في 2 فيفري 2002.

1 - التّفكيك الجمركي المباشر بمجرد المصادقة والتّنفيد للمنتجات غير المنتجة محليًا، الخاضعة لنسب جمركية تتراوح ما بين 5% إلى 15%.

2 - التّفكيك الجمركي بعد 3 سنوات إلى 5 سنوات، وتضمّ الممتلكات والتّجهيزات الصناعيّة والزّراعية.

3 - التّفكيك الجمركي للمنتجات الموجهة للاستهلاك بعد 3 سنوات من دخول الاتفاق حيز التّنفيد مؤكّدين على أنّ هذه التعريفة لن تكون موضوع مراجعة بموجب قوانين المالية أو إجراءات أخرى.

أمّا في الجانب الزّراعي فقد عمد الاتفاق إلى دعم الاتفاق التعاوني المبرم في 76، حيث أنّه سيتمّ الدّخول إلى السّوق في شكل حصص على أساس المعاملة بالمثل، على أن تجري المفاوضات في هذا النّطاق من جديد سنة 2007.

المطلب الثاني : مكاسب وانعكاسات اتفاق الشراكة مع الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول المتوسطة التي تمر بمرحلة انتقالية تملك موارد اقتصادية هامة وسوق استهلاكي آخذ في التوسع وهي من الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأوروبي، لها كل العناصر التي تجعل منها موقعًا متميزًا وشريكًا مهمًا، لكن على المدى البعيد⁽³¹⁾.

³¹ - شعيباني إسماعيل، المرجع السابق، ص 17.

ولأجل تحقيق أهدافها من اتفاق الشراكة أصبحت الجزائر مجبرة على رفع مستوى الإنتاج وإعادة الاعتبار لبعض القطاعات التي طالما بقيت مهمشة كالزراعة، وإعادة تأهيل مؤسساتها على المدى البعيد، إلا أن هذا الأمر أضحى مستحيلا في المدى القصير، لأنها في مرحلة إعادة هيكلة مالية وصناعية وفي مرحلة إصلاحات جذرية. فهي بحاجة إلى وقت أكثر لتكون قادرة على مواجهة الحدث.

بسبب كل ذلك، برزت عدة تساؤلات بمجرد وضع اللمسات الأخيرة لمراسيم التوقيع على اتفاق الشراكة ما بين الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية، والجزائر السائرة في طريق النمو، أهمها الانعكاسات المفترضة على الاقتصاد الجزائري في المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية... فماذا ستجني الجزائر إثر انضمامها إلى منطقة التبادل الحر، مقابل ما ستخسره في أعقاب التوقيع على الاتفاق.

الفرع الأول

مكاسب اتفاق الشراكة الجزائري - الاتحاد الأوروبي

يبدو من البديهي أن إبرام الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف إنشاء منطقة التبادل الحر، وخلق مجال للتعاون الاقتصادي سيرافقه ارتفاع ملموس في حجم المبادلات التجارية الاقتصادية مع الدول الأوروبية.

ففي الوقت الذي تفتح فيه أسواقها لاستقبال سلع وخدمات الدول الأوروبية ستحظى بفرصة النفاذ بدورها إلى أسواق هذه الدول بأكثر سهولة وحرية (32).

إنّ التخفيض الجمركي الذي ستبشره الجزائر تطبيقاً لبنود الاتفاقية، يمكن أن يساعد المؤسسات الجزائرية والشركات الأجنبية التي ستصبح على علاقة مباشرة بالأسواق الأوروبية في مجال استيراد السلع والخدمات، بتخفيض الأعباء على المؤسسات المنتجة منها وإمكانية تخفيض الأسعار للمواد النهائية. إضافة إلى معاملة المنتوجات في الأسواق الداخلية والخارجية وفق مبدأ المعاملة بالمثل (33).

فالجزائر التي كانت تستفيد من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومن المعاملة التفضيلية وفق اتفاق التعاون المبرم 1976 مع المجموعة الأوروبية، ستفتح أسواقها الآن لاستقبال منتوجات أحسن جودة وأقل تكلفة وأقل سعراً.

إنّ المسعى الذي تأمل الجزائر في تحقيقه إثر انضمامها إلى الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي هو إدماج القطاع الخاص المهيأ للمنافسة الدولية في شبكات التسويق العالمية سواء في مجال السلع أو الخدمات، ومن ذلك استغلال بعض التسهيلات الخاصة بعملية التسويق، إلى جانب رد الاعتبار

32 - رياض (ن)، "دعوة رجال الأعمال البلجيكيين للاستثمار في الجزائر"، يومية الخبر، عدد 3651، المؤرخة في 2 ديسمبر 2002.

33 - حفيظ (ص)، المرجع السابق.

وإحياء كل قطاعات الإنتاج السلعية والخدماتية بإعادة تأهيل وتكييف قطاع الإنتاج، وإعادة التشخيص الناجح لآفاق الموارد البشرية الخدماتية والتي تعتبر قطاعات هامة بالنسبة للمستثمر الأجنبي⁽³⁴⁾.

أما الفوائد المباشرة لانضمام الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي فتتمحور في⁽³⁵⁾:

- مساعدات مالية ودعم فعال لتأييد برنامج إعادة الهيكلة بكل عناصره.

- تشجيع وتدعيم الجزائر ببرنامج فعلي لترقية صادراتها.

- توسيع الشراكة في المجال المالي، كتمويل المشروعات ذات الجدوى التنموية، ورفع حجم القروض التي تتحصل عليها الجزائر من بنك الاستثمار الأوروبي...

الفرع الثاني

انعكاسات اتفاق الشراكة الجزائري - الاتحاد الأوروبي

يعتبر اتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي مكسباً سياسياً أكثر مما هو اقتصادي، أخرجها نهائياً من حالة التهميش الإقليمي والعزلة التي عانت منها منذ جانفي 1992، هذه الوضعية التي كانت ستستمر لولا هذا العقد.

³⁴ - د. شعباني إسماعيل، المرجع السابق، ص 17.

³⁵ - BOUZIDI (A), op. cit.

إلا أنه لم يضيف شيئاً من الناحية الاقتصادية، إذ إن نسبة المبادلات التي تربط الجزائر بدول الاتحاد الأوروبي ظلت منذ سنين طويلة تمثل النسبة الكبيرة من مجموع المبادلات الجزائرية سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات، وعليه فإن وضعاً جديداً لا يمكن أن ينشأ، بل ستظل الجزائر ودول جنوب المتوسط مناطق نفوذٍ سياسي واقتصادي للمركزية الأوروبية في إطار علاقة تبعية بكل أنواعها⁽³⁶⁾. ويؤخذ على الاتحاد الأوروبي تعامله مع الدول المتوسطية بصفته الاتحادية كمركز من جهته، وبصفة انفرادية منعزلة مع كل دولة على حدة، مما يضيف على هذه العقود نوعاً من الضعف⁽³⁷⁾.

بل أكثر من ذلك، إن تجسيد المنطقة الحرة مع الجزائر، سيلقى مصاعب في مجال التنفيذ ويترتب عنه انعكاسات سلبية على الجزائر باعتبارها الطرف الضعيف، خاصة في مجال التكاليف والمصاريف التي لن تتحملها ميزانية الدولة ولن تتمكن من تغطيتها، رغم حصولها على مساعدات مالية.

فإلغاء الحواجز الجمركية الجزائرية يعني خسارة تقدر بنسبة 2 مليار دولار سنوياً من عائدات الخزينة العامة⁽³⁸⁾.

كما يتأثر القطاع الزراعي بصفة خاصة حيث يمثل 11% من الناتج المحلي الخام و24% من اليد العاملة. فبالرغم من تعهد أوروبا

³⁶ - عبد الله هوادف: اتفاق الشراكة الأوروبي - الجزائري، « مزيد من العجز والتبعية »، يومية الشروق، العدد 348، الأربعاء 26 ديسمبر 2001.

³⁷ - رعد حسن الصرن، المرجع السابق، ص 324.

³⁸ - دربال عبد القادر، المرجع السابق، ص 21.

بضمان نسبة 48% من حاجياتنا من الموارد الزراعية واستقبالها نسبة 78% من صادراتنا، فalcجز يتراوح ما بين 1.3 - 1.5 مليار دولار محتمل التضاعف، لاسيما وأن القطاع الزراعي لا يستفيد من الدعم الكافي (39).

فنظرا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا فهو لا يستطيع منافسة المنتجات الأوروبية لا من حيث الجودة ولا من حيث السعر، وهذه نقطة في صالح المستثمر الأجنبي الذي يفضل الأسواق التي يمارس فيها الاحتكار لانعدام المنافسة الرقيقة.

إلا أنه لأجل التخفيف من حدة المخاوف التي يطرحها واقع الانضمام في

الآفاق، المستنتجة من دراسات وتحليل للوضعية الجزائرية وللوضعيات المماثلة للدول الأخرى المنظمة، تخوفا من التراجع السريع في الاقتصاد الجزائري، اتجه رئيس الحكومة بخطاب رسمي صرح فيه أنه سترافق عملية إبرام عقد الشراكة مجموعة من الإجراءات التي تساعد على تجاوز تحديات الشراكة بخلق بيئة استثمار أكثر ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة القصوى من المساعدات المالية والفنية التي يمنحها الجانب الأوروبي، بوضع برنامج شامل لأجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الجوهرية على المستوى الداخلي والدولي.

³⁹ - عبد الله هوادف، المرجع السابق.

خاتمة:

وأخيراً نقول إنّ الجزائر تحاول بقدر الإمكان الاندماج في الاقتصاد العالمي المتحرر تماشياً مع سياسة العولمة، فالاتفاق الذي أبرمته مع الاتحاد الأوروبي ذو أبعاد واسعة يسعى إلى بثّ شراكة شمولية في جميع القطاعات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية... وهي تترصد تحقيق أهدافها من خلال المجهودات الجبارة التي تبذلها لأجل الاستجابة للمقاييس الدولية وخصوصاً في مجال المنتج الذي تحاول الرفع من مستوى جودته، في مجال الخدمات بإعادة إحياء بعض القطاعات المهشمة كالزراعة والصيد البحري، في الاهتمام أكثر بالملكية الفكرية وعناصرها... في فتح أسواقها للمنتجات والخدمات التي تمنحها الدول الأوروبية بالرغم من صعوبة مواجهة المنتج المحلي للمنافسة في السوق... إلا أنه مقابل المساعي الحميدة والأهداف المسطرة التي تصبو الجزائر لتحقيقها في المدى القريب والبعيد تبقى عملية الاندماج بين الطرفين صعبة جداً بسبب التفاوت العويص في مستويات الاقتصاد والتنمية والكفاءات والتكنولوجيات، لذا نقول أنّ احتمالات مواجهة المصاعب والسلبات سيكون بنسبة هائلة وخصوصاً أنّ خلق منطقة التبادل الحرّ بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بموجب هذا الاتفاق عملية صعبة جداً تتطلب وسائل مادية تتجاوز إمكانيات الدولة ستؤثر كثيراً على الاقتصاد الجزائري - وستكون لها انعكاسات عويصة على مستقبل التنمية الاقتصادية وذلك على المدى البعيد، لكن السلطات الجزائرية تعمل بكلّ ما في وسعها لتقليص الآثار السلبية أمام الإيجابيات وترفع التحدي لتجعل من هذه التجربة الجديدة انطلاقة ناجحة.